

ولها بعدد الاكثر من ستة اشهر وقتها ضالفة ويصح اقرار المويض
 بالولدين والولد والزوجة والمولى اذ صدقوه واقوارها هؤلاء
 الابا والولدين ينفذون الذبح اذ شهد بالولادة قابلة للتاريخ ويعتبر
 ويوثر لعدم وادق او بعد موت ابيه بايج لم تفكته وشاركه
 او احد ابينين بايج الاب وكذبه الآخر امره بدفع نصف نصيبه
 لاشئيه او باختيار لاب نشئيه لا الخمسة او ابن وبنت من ابينين
 ويتعين بايج الاب فيحس نصيبها الا ربع **كتاب الاجارة**
 وتنفذ على منفعة معلومة بذكر مدة او تسمية او اشارة بعين
 مالي معلوم ولا تختار بالاعيان فلا تملك الاجارة بالعقد بل بالتجيز
 او اشتراطه او استيفاء المنفعة ونامه ان يتصدق بالفضل اذا
 اجر ما استاجر به بالثمن ولا يجز الاجارة بالاجارة ولا يحكم بانفسها
 لموت المتعاقبين واحدها اذا اعتد لنفسه كما تنفسح بفوات
 المنافع كحزب العاد وانقطاع مورد الضيعة وما ادرج في شئها
 بالعقد كالعبيد مثل من استاجر حانوثا ليتجر فانفق او جابته لسان
 ثم بداله للزوج ولكن اجرة كانا ثم لزمه دين ولا اعادة السواه و

وتسقطها بالظمان للتعدي ويجوز اضافتها للمستقبه فيحكم
 بصحة تجيز الا شرط فيها ومن استاجر دار السكنى لم يشاء ووضع
 فيها ما شاء الا القصدارة والحق والحداثة وتجيز بنفسه القيد
 وان لم يسكنها وتسقط بالفصل لارضاعه بين المزدوع او عمران
 يزرع ما شاء ويدخل الشوب والطوبى فيها تبعاً لوساحة البناء
 والعيون فانفق المدة وجب تسليمها فادعة فان نفقت الارض بالقطع
 غير المأجورية ذكره كقولوا عا وتملكه وان لم تنفق ثمنه على رضاه
 او تراضيا فيكون الارض لهذا الغير كذلك فان زرع فانفقته
 تترك باجر المنة له نهايته او اذ با او ما يتخذ باختلاف
 المستعملين فان اطلق اركب والبس من شاء فان ركب او اركب
 واحد اتبع وان حق فان كغيره فطويت ضمن وان سعى نوعاً او قدراً
 يحكمه كفتون خطية جاز ابداله بمثلها او اخذ كالشعير والسهم الا باضرت
 كالمخ او قدراً من القطن لم تجز ابداله بمقد يدشد وزنه ولو عطبت
 برد يرضن النضو ولا اعتبار فيه بالثقل ولو زاد على المسمى ضمن بقدر
 الزيادة والكبح والضرب مضمون وقالوا غير المعتاد ولو اناك الاجارة

تسقط